

تقرير ينتظر أوروبا الأحد المقبل استفتاء جديد، هذه المرة في إيطاليا، وهم أنه لا يطاول بشكك مباشر وجود روما في الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو، لكن وقع فشله بالنسبة لبروكسل قد يكون مهائلاً لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

استفتاء إيطاليا:

«الدومينو الثالث»

بعد «بريكست» وترامب

تصويت على أوروبا نفسها. ويتمحور الاستفتاء على مجموعة تعديلات أساسية في النظام السياسي الإيطالي، ويطاول حوالي ثلث الدستور، أطلقتها حكومة رينزي واعتمدها البرلمان في وقت سابق هذا العام. يطاول التعديل 47 مادة دستورية من أصل 139، والذي إذا ما طبق، يغيّر النظام البرلماني الإيطالي بشكل جذري بما يسمح لماتيو رينزي بتسهيل تطبيق إصلاحات يراها متناسب مع متطلبات وجود إيطاليا في الاتحاد الأوروبي، وخصوصاً على الصعيد الاقتصادي، من الصعب عليه تطبيقها في ظل النظام البرلماني الحالي.

وترجع جذور النظام الحالي إلى عام 1948 حين اعتمد الدستور الإيطالي المكتوب. مرت إيطاليا بعقدين من الحكم الديكتاتوري الفاشي وحرب أهلية، لذا فإن النية في تفادي أي انحرافات غير ديموقراطية في المستقبل فشرت الخيار في اعتماد نظام برلماني مؤلف من غرفتين تنتخبان مباشرة من الشعب، وتتمتعان بصلاحيات متعادلة وتراقبان بعضهما

يمثل الاستفتاء الإيطالي الأحد المقبل معركة سياسية بين رئيس الحكومة الديموقراطي ماتيو رينزي، وقائد «حركة النجوم الخمس» بيبى غريللو. من جهة، يدعم رينزي تطبيق تعديلات دستورية تطاول مكونات أساسية في النظام السياسي الإيطالي، فيما يناهض غريللو خطط رئيس الحكومة ويقود معسكر الرفض بوجهه. الخيار المقبل سيكون



يرى الأوروبيون أن فشل الاستفتاء فوز جديد للتيارات الشعبوية



للشعب إذ سيقدر الإيطاليون في الاستفتاء تطبيق أو عدم تطبيق التعديلات المطروحة للتصويت، لكن الرفض الشعبي يهدد بصدمة سياسية كبرى لروما ولبروكسل، وخصوصاً أن رئيس الحكومة ماتيو رينزي، تعهد الاستقالة إذا رفض الناس خططه. وبالإضافة إلى اعتبار فشل الاستفتاء رفضاً شعبياً لحكومة رينزي الموالية للأوروبيين، يعتبر أيضاً أنه

تقرير

إسرائيل: فتوى القرضاوي والموقف السعودي تغيير إيجابي



التفكير لا يقتصر على القرضاوي بل تواقبه فتاوى سعودية (أ ف ب)

في إسرائيل وخارجها، والمواقف التي تجاهر بالعداء لمحور المقاومة. ورأت القناة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي في تراجع القرضاوي عن فتوى العمليات الاستشهادية ضد أهداف إسرائيلية مؤشراً قوياً على تغيير اتجاه الريح في المنطقة، وفيه ما يثير الاهتمام إزاء ما يجري في عالم الفتوى. وتوقفت القناة عند تبرير القرضاوي تحريم العمليات

المختصة في تل أبيب، على المستويين السياسي والاستخباري، رأت في ذلك، مؤشراً على تبدل الأولويات ومؤشراً إضافياً على صحة المفهوم الذي يروج له نخبها هو بأن مساحة التلاقي والتقاطع تتسع وتتجذر بين إسرائيلي وقوى إقليمية، في مقدمتها السعودية، وذلك على قاعدة المصالح المشتركة، الذي توالى تجلياته على مستوى اللقاءات السرية والعلنية

كما هو متوقع، ترك تراجع الداعية يوسف القرضاوي عن إجازة العمليات الاستشهادية في فلسطين، صداة في الساحة الإسرائيلية، وهو ما انعكس في بعض التقارير الإعلامية التي قاربت هذا الموقف المستجد من زاوية علاقته بالسياسات السياسية. ليس من الصعوبة تقدير أن الجهات



تراجع القرضاوي عن إجازة العمليات في فلسطين «لزوال الضرورة»



التي أوجبت تغيير الفتوى لا تتعلق بوضع الفلسطينيين، وإنما نتيجة تراجع مكانتهم لدى دول الخليج والتغيير الذي حدث فيها. وأضافت «العاشرة» أن التغيير لا يقتصر على الشيخ القرضاوي، بل تواقبه أيضاً فتاوى سعودية، لذا فإن ما يجري هنا هو تغيير سياسي، والدين يوفر الشرعية لهذا التغيير، وبالطبع فإن ذلك يريح الحكام. وذهبت القناة الإسرائيلية إلى حد القول إن السعودية والشيخ القرضاوي باتا يدركان ضرورة فصل القضية الفلسطينية عن العلاقة مع إسرائيل. وعرضت أيضاً صوراً مؤتمراً عقد في مدريد حضره حاخامون، من ضمنهم حاخام كان وزيراً في إحدى الحكومات الإسرائيلية السابقة، ومشايخ من السلطة الفلسطينية. وأكدت أن هؤلاء ما كانوا ليحضروا لو لم يحصلوا على إذن مسبق، كما أرجعت كل هذه التحولات إلى التحول في الموقف السعودي وبقية دول الخليج.

ما لم يعتمد في المجلسين. أما الآن، وبعد سبعين عاماً، فلم يعد هذا النظام المذكور ملائماً لجهة أنه يبطل عملية التشريع، ولذلك فليس من المفاجئ أن يطلق رينزي، رئيس الحكومة منذ عام 2014 والذي جاء تحت عنوان الإصلاح، التعديلات.

بعض. وبناء على ذلك، فإن أي حكومة تكون بحاجة لدعم هاتين الغرفتين حتى تتمكن من حصد الثقة وعليها بالتالي الاستقالة إذا خسرت ثقة أي منهما. وينطبق هذا المبدأ على التشريع، إذ لا يمكن تحول أي مشروع قانون إلى قانون

وتنص التعديلات على تقليص صلاحيات مجلس الشيوخ، أولاً عبر خفض عدد نوابه من 315 إلى 100 لا ينتخبون مباشرة من الشعب. وستتألف مجلس الشيوخ، وفق التعديل، من 74 عضواً من المجالس الإقليمية و21 عمدة، أما الخمسة

ما قل ودل

ابلغت المستشارية الألمانية أنجيلا ميركل

النواب في كتلتها البرلمانية أنها «لا تتوقع أن يبدأ الاتحاد الأوروبي مفاوضات تتعلق بعجالات السياسات الجديدة مع تركيا». ونشرت صحيفة «يلد» الألمانية تقريراً يفيد بأن ميركل تعارض المزيد من محادثات الاتحاد مع تركيا لانضمام الأخيرة إليه، وذكرت أن ذلك يعني أن «المشاورات انتهت فعلياً». غير أن مصدرها من كتلة ميركل المحافظة، قال إنها عدلت موقفها أثناء ردها على سؤال في اجتماع للمشرعين، مؤكداً أن ما قالته «تصريح أكثر منه مبادرة».

(رويتزر)

(الأخبار)